

Distr.
GENERAL

A/49/953
S/1995/652
4 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البنود ٣٨ و ٥٧ و ٦٢ و ٧٠ و ٨٨ (أ) و ٩٢
من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
نزع السلاح العام الكامل
صون الأمن الدولي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
التجارة والتنمية
خطة للتنمية

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لبروني دار السلام لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بالنيابة عن الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم
المتحدة، بأن أحيل إليكم طيه نص البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين لرابطة
أمم شرقي آسيا، المعقود في بروني دار السلام يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٥.

وأكون ممتنا لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البنود ٣٨ و ٥٧ و ٦٢ و ٧٠ و ٨٨ (أ) و ٩٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنجيران عبد المؤمن
الممثل الدائم

مرفق

البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثامن
والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المعقود في
بندر سيرى بيغاوان ببروني دار السلام يومي ٢٩ و ٣٠
تموز/يوليه ١٩٩٥

١ - عقد الاجتماع الوزاري الثامن والعشرون لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بندر سيرى بيغاوان يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٢ - ورحَّب وزراء الخارجية بقييت نام عضوا سابعا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. كما رحَّبوا بانضمام كمبوديا إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا. كما أن كمبوديا قد منحت مركز المراقب. وقال وزراء الخارجية إن هذه الأحداث تُعد خطوة تاريخية نحو بناء جماعة لجنوب شرقي آسيا. وأعرب وزراء الخارجية عن تطلعهم إلى صيرورة أمم جنوب شرقي آسيا كافة أعضاء في الرابطة. ودعا الوزراء إلى زيادة التعاون مع كمبوديا ولاوس لمساعدتهما في الاستعداد لانضمامهما المرتقب الى عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٣ - ورحَّب وزراء الخارجية بقرار ميانمار الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا.

التعاون السياسي والأمني

٤ - بالنظر إلى ما لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا من دور هام في صون السلم والاستقرار والازدهار في هذه المنطقة، وكذا في تعزيز التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأرحب، أكد وزراء الخارجية مجددا التزامهم بالتعاون الوثيق مع غيرهم، ولا سيما مع شركاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الحوار والتشاور، وكذلك مع المراقبين. ولدى استعراض التطورات التي استجدت على المنبر الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ بدء عمله في بانكوك خلال العام الماضي، أعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم المحرز حتى الآن. وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا أن ورقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المفاهيمية المتعلقة بالمنبر الإقليمي للرابطة قد أسهمت كثيرا نحو دفع عملية المنبر الإقليمي للرابطة بمعدل نال رضا جميع المشتركين. وأبرز الوزراء مجددا دور الرابطة باعتبارها القوة الدافعة الرئيسية للمنبر الإقليمي للرابطة، الذي يعتبر منبرا استشاريا رفيع المستوى لتيسير إقامة حوار وإجراء مناقشات حول القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك في آسيا والمحيط الهادئ. كما أكدوا على أهمية بناء الثقة بين المشتركين في المنبر الإقليمي للرابطة بما يعمل على تكوين نمط سلوكي بناء وقابل للتنبؤ بقدر أكبر. وأعرب الوزراء

عن رأي مؤداه أن هذا من شأنه أن يكفل دوام السلم والاستقرار والازدهار للمنطقة ولشعبها. وأعربوا عن تطلّهم إلى اجتماع ثان ناجح للمنبر الإقليمي للرابطة.

٥ - وأعرب وزراء الخارجية عن الارتياح للتقدم الذي أحرزته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عملية الحوار والتشاور بشأن القضايا السياسية والأمنية، وهي العملية التي تتضمن حاليا مشاورة كبار المسؤولين برابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين واجتماع كبار المسؤولين برابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاتحاد الأوروبي. كما أعرب الوزراء عن تقديرهم لكندا على المبادرة باستضافة مشاورة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكندا في أيار/مايو ١٩٩٥، من أجل إطلاع اجتماع مجموعة الـ ٧ في هاليفاكس على آراء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. كما أعرب الوزراء عن الارتياح لنتائج هذه المشاورات. واتفق الوزراء على أن مثل هذه الاجتماعات تعمل على تعزيز العلاقات التعاونية للرابطة مع شتى البلدان والشركاء.

٦ - ونوه وزراء الخارجية، مع الارتياح، بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الرابطة المسمى "برنامج العمل المتعلق بمنطقة السلم والحرية والحياد". كما نوه الوزراء بالتقدم الايجابي المحرز في تسوية الجوانب القانونية والتقنية لمشروع معاهدة تحويل جنوب شرقي آسيا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونوه الوزراء كذلك بالتقدم المماثل المحرز في البت في أنسب صك يمكن من خلاله للبلدان الخارجة عن المنطقة أن ترتبط بمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا. واتفق وزراء الخارجية على أن ارتباط البلدان الخارجة عن المنطقة بمعاهدة الصداقة والتعاون من شأنه أن يعزز السلم والاستقرار في المنطقة.

٧ - وأشاد وزراء الخارجية بالعلاقات التعاونية الطيبة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبعض الهيئات غير الحكومية مثل معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع للرابطة، ومجلس الأمن والتعاون في آسيا والمحيط الهادئ. واتفق الوزراء على أن هاتين الهيئتين قد قدمت أفكارا واقتراحات مفيدة بالنسبة للتعاون السياسي والأمني في المنطقة.

القضايا الدولية والإقليمية

٨ - تبادل وزراء الخارجية الآراء حول الحالة الإقليمية والدولية الراهنة. ونوه الوزراء، مع الارتياح، باستمرار التطورات الإيجابية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ الأرحب. وفي هذا الصدد، أكدوا على أهمية استقرار العلاقات بين الدول العظمى. كما أعرب الوزراء عن الأمل في أن تواصل بلدان المنطقة العمل سويا على صون الأمن والاستقرار لكفالة تحقيق نمو وتقدم سريع في الميدان الاقتصادي.

٩ - وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في بحر الصين الجنوبي. وشجعوا جميع الأطراف المعنية على إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الواردة في الإعلان الصادر عن الرابطة في عام ١٩٩٢ بشأن بحر الصين الجنوبي، الذي يحث جميع المطالبين على تسوية خلافاتهم

بالوسائل السلمية وممارسة ضبط النفس. كما طلبوا إليهم أن يحجموا عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة، بما في ذلك احتمال حظر الملاحة والطيران في المناطق المتأثرة. كما شجعوا المطالبين على بحث هذه المسألة في شتى المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة وإقامة مشاريع تعاونية متبادلة النفع في إطار سلسلة حلقات العمل غير الرسمية المعنية بالسيطرة على النزاعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي، والتي بادرت اندونيسيا بعقدتها.

١٠ - وناقش وزراء الخارجية الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ورحبوا بالنتائج الإيجابية للمحادثات التي عقدت في كوالالمبور بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث أعربوا عن الأمل في أن يؤدي هذا إلى التنفيذ الكامل للإطار المتفق عليه في جنيف. وأعرب الوزراء مجددا عن إيمانهم بأن لاستئناف الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا أهمية بالغة بالنسبة للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وأعربوا عن الأمل في أن تسهم هذه التطورات في تحسين الحالة.

١١ - وأعرب وزراء الخارجية عن بالغ القلق إزاء الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك، حيث أصدروا بيانا في هذا الشأن.

١٢ - ورحب وزراء الخارجية بالتقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما من حيث تنفيذ إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقّعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام ١٩٩٣. وأكد الوزراء على أهمية استمرار المناقشات بين الفلسطينيين والاسرائيليين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تفاصيل انسحاب الجنود الاسرائيليين من الضفة الغربية. كما رحبوا بمعاهدة السلام المبرمة بين الأردن وإسرائيل وبالمناقشات الجارية بين سوريا وإسرائيل، حيث أعربوا عن رأي مؤداه أن هذه التطورات ستسهم في تحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط.

١٣ - ونوه وزراء الخارجية، مع الارتياح، بالنتائج الناجحة للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي انعقد بباندونغ خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وأعربوا عن تأييدهم، بصفة خاصة، لتعهد وزراء حركة بلدان عدم الانحياز ببذل ما في وسعهم لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بغية تحقيق الأمن الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات. كما نوه الوزراء، مع الارتياح، إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر الآسيوي - الافريقي في باندونغ في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، حيث أكدوا مجددا اقتناعهم بأن الأهداف المعلنة في البيان الختامي للمؤتمر لم تفقد أهميتها.

١٤ - وأكد وزراء الخارجية على ما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومع مراعاة أهداف نزع السلاح العام الكامل، نوه وزراء الخارجية بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، حيث علّقوا أهمية خاصة

على إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، معترف بها دولياً، بحلول سنة ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ندد وزراء الخارجية باستئناف أو اعتزام استئناف التجارب النووية في آسيا والمحيط الهادئ، بالنظر إلى التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة بفرض أشد القيود على تجارب الأسلحة النووية وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. كما دعوا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الكف عن تجارب هذه الأسلحة.

١٥ - وبالنظر إلى أهمية دور الأمم المتحدة ومساهماتها في التنمية خلال الـ ٥٠ سنة الماضية، أكد وزراء الخارجية على ضرورة بقاء الأمم المتحدة في بؤرة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. وعلق الوزراء أهمية كبرى على وضع "خطة للتنمية" كأساس لاستعادة أهمية التنمية في أعمال الأمم المتحدة وفي تلبية احتياجات وأولويات البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، وتعزيزاً للدور الإنمائي للأمم المتحدة، أعرب الوزراء عن تأييدهم لموقف حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، كما أعربوا عن ضرورة تعزيز دور مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة على الصعيد العالمي، وذلك مثل الأونكتاد واليونيدو. وأكد الوزراء على أن ولاية الأمم المتحدة في ميدان التنمية يجب أن تكون محور جميع محاولات إصلاح المنظمة الدولية وتنشيطها وتعزيزها، وخصوصاً في إطار الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها.

١٦ - ونوه وزراء الخارجية، مع التقدير، بكل الجهود التي اتخذها المجتمع الدولي داخل إطار خطة العمل الشاملة لعام ١٩٨٩. وأعرب وزراء الخارجية عن بالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة التي عرقلت تنفيذ الخطة وإتمامها بنجاح. وحث الوزراء جميع بلدان الاستيطان على أن تزن بعناية الآثار المترتبة على التشريعات المقترحة التي اعتمدها والتي ولدت آمالاً زائفة بالاستيطان مباشرة من المخيمات المقامة في بلدان اللجوء الأول. وأكدوا من جديد التزامهم بأهداف خطة العمل الشاملة التي لا تزال تشكل الخيار الأكثر واقعية لحل مشكلة لاجئي الهند الصينية. ودعا الوزراء جميع أطراف خطة العمل الشاملة أن يبقوا على التزامهم التام بتنفيذ مذكرات التفاهم ذات الصلة والقرارات الصادرة عن الاجتماعين الخامس والسادس للجنة التوجيهية، بغية إنجاز الخطة بحلول الموعد المحدد بنهاية عام ١٩٩٥. ودعوا مجتمع المانحين أن يواصل تقديم الموارد الكافية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنجاز مهامها.

مؤتمر القمة الخامس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

١٧ - أعرب وزراء الخارجية عن تطلّعهم إلى الاجتماع الخامس لرؤساء حكومات دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المقرر عقده في تايلند يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسوف يستعرض رؤساء الحكومات ما استجد من تطورات وأحرز من تقدم في الرابطة منذ مؤتمر القمة الماضي الذي انعقد في سنغافورة في عام ١٩٩٢. وسوف يحدد مؤتمر القمة الخامس اتجاه الرابطة في المستقبل نحو تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي والتنفيذي لجعل الرابطة تجمعاً إقليمياً أكثر تماسكاً ونشاطاً. كما التمس وزراء

الخارجية من تايلند، بصفتها البلد المضيف، أن توجه الدعوة لرؤساء حكومات كمبوديا ولاوس وميانمار لحضور اجتماع مع رؤساء حكومات دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خلال مؤتمر القمة.

اجتماع آسيا وأوروبا

١٨ - نوه وزراء الخارجية إلى أن زعماء آسيا وأوروبا يرحبون بعقد اجتماع آسيا وأوروبا المقرر له مطلع ١٩٩٦ في تايلند. واتفقوا على أن الاجتماع سيكون بمثابة وسيلة لإقامة روابط قوية بين آسيا وأوروبا على أرفع المستويات.

القضايا الاقتصادية الدولية

١٩ - رحب وزراء الخارجية بتصديق جميع الدول الأعضاء على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. ونوه الوزراء إلى طلب فييت نام الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، حيث أعربوا عن الأمل في قبول فييت نام قريبا. وحث الوزراء على الانضمام السريع لكبار البلدان والاقتصادات التجارية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ودعوا جميع الموقعين إلى تنفيذ التزاماتهم الناشئة عن جولة أوروغواي بأمانة وفي حينها. وطلب الوزراء إلى الأعضاء أن يؤكدوا مجددا التزامهم بمبدأ حرية التجارة بزيادة تحرير أسواقهم ومواصلة جهودهم الرامية إلى رفع الحواجز التجارية بموجب التزاماتهم وأحكام اتفاقات جولة أوروغواي. وإقرارا منهم بأن التجارة ستصبح أكثر تنافسية نتيجة لجولة أوروغواي، أكد الوزراء على ضرورة مواكبة الدول الأعضاء لتطورات السوق العالمية بإدخال تحسينات على كل من الانتاج، ومراقبة الجودة، والمنتجات المبتكرة، والتوزيع، والتمويل، والتكنولوجيا.

٢٠ - وأعرب وزراء الخارجية عن الارتياح لتعيين سنغافورة رئيسا للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتعيين تايلند رئيسا للجنة الزراعة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية، ولأن المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية سينعقد في سنغافورة. وأشار الوزراء إلى أن هذه مظاهر للاعتراف الدولي بالدور الهام الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تعزيز تحرير التجارة العالمية.

٢١ - والتمس وزراء الخارجية من صندوق النقد الدولي أن يرصد التحركات الدولية للعمالات عن كذب من أجل تضادي حدوث أزمة مالية مماثلة لما حدث في المكسيك. وحذروا من أن الاختلالات المستمرة في الأسواق الدولية للعمالات قد تؤثر تأثيرا ضارا على التدفقات المالية إلى المنطقة، وقد تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون الخارجية. واتفق وزراء الخارجية على ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية لزيادة تعزيز النظام الاقتصادي العالمي.

٢٢ - وأكد وزراء الخارجية مجددا موقفهم الذي أبرزه وزراء العمل برابطة أمم جنوب شرقي آسيا خلال اجتماعهم غير الرسمي الذي انعقد في تشيانغ ماي في نيسان/أبريل ١٩٩٥. ويتمثل هذا الموقف في رفض أي محاولة لربط مستويات العمالة بالتجارة الدولية واستغلال مستويات العمالة للتدخل في الشؤون الداخلية

للبلدان النامية. ورحب الوزراء بالموقف الذي اتخذته مؤخرا الفريق العامل التابع لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية بوقف أي مناقشات تتعلق بالصلة بين التجارة الدولية والمستويات الاجتماعية. وجدد وزراء الخارجية دعوتهم الى منظمة العمل الدولية أن تجري استعراضا مستفيضا لمستويات العمالة، التي يعتبر بعضها غير ذي صلة بالبيئة الاقتصادية والعمالية للبلدان النامية السائرة على درب التصنيع.

٢٣ - ونوه وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالقرارات الصادرة عن مؤتمر قمة هاليفاكس. وعلى حين أقروا بأن اتفاق حدوث أزمة مالية هو مسار العمل المفضل، رحب وزراء الخارجية بقرار مؤتمر القمة إنشاء صندوق طوارئ لتسوية الأزمات المالية المقبلة المماثلة لأزمة المكسيك. ورحب وزراء الخارجية بالنداء الموجه من مؤتمر القمة إلى مؤسسات الاقراض أن تتبع نهجا شاملا لمساعدة البلدان الأشد فقرا المثقلة بالديون الخارجية. وفي الوقت نفسه، أعرب وزراء الخارجية عن القلق إزاء عدم اتخاذ اجراءات أقوى لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين بلدان مجموعة الـ ٧ للسيطرة على ما تشهده أسواق صرف العملة في العالم من تقلبات حادة في أسعار العملات.

منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا

٢٤ - نوه وزراء الخارجية، مع الارتياح، بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأعربوا عن تأييدهم الكامل لتقليص الإطار الزمني لتنفيذ المنطقة من ١٥ الى ٢٠ سنة تنتهي في عام ٢٠٠٣. كما نوهوا إلى أن الدول الأعضاء ستبدأ تنفيذ الجداول الجديدة لتخفيض التعريفات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. كما أحاط الوزراء علما بإدراج المنتجات في قائمة الحظر المؤقت التي تتولى وضعها حاليا الدول الأعضاء، حيث يجري وضع الصيغة النهائية لقائمة الدفعة الأولى من قبل المجلس السابع لمنطقة التجارة الحرة للرابطة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢٥ - كما دعا الوزراء الدول الأعضاء إلى التعجيل بمواءمة الإجراءات الجمركية ومسميات ومستويات التعريفات الجمركية، فضلا عن تكثيف جهودها لإزالة الحواجز المفايرة للتعريفات الجمركية، من أجل زيادة التعجيل بالنمو في التجارة بين دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونوه الوزراء، مع الارتياح، بقرار إدراج المنتجات الزراعية غير المجهزة في النظام المشترك الفعلي للتعريفات التفضيلية، ودعوا الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها لتحقيقه، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان المعنية. بيد أنهم أعربوا عن الأمل في أن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن لضمان جعل قائمة الحظر المؤقت والقائمة الحساسة عند أدنى حد لهما. كما نوه الوزراء، مع الارتياح، بإنشاء وحدة منطقة التجارة الحرة للرابطة والوحدات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة للرابطة في الدول الأعضاء المعنية، مما سيزيد من مشاركة القطاع الخاص في عملية منطقة التجارة الحرة للرابطة.

٢٦ - ورحب وزراء الخارجية ببدء المشاورات بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأستراليا ونيوزيلندا لمناقشة الروابط الممكنة بين منطقة التجارة الحرة للرابطة وبين الاتفاق التجاري المبرم بين أستراليا ونيوزيلندا بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية، وذلك بغية تعزيز التفاعل الاقتصادي بين المنطقتين.

مجالات التعاون الاقتصادي الأخرى

٢٧ - بالنظر إلى تزايد التنافس في الاقتصاد العالمي وسرعة عولمة التجارة، أيّد وزراء الخارجية جهود وزراء الاقتصاد الرامية إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي في المجالات الأخرى، مثل الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار. ورحب وزراء الخارجية بقرار وزراء اقتصاد دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بدراسة أنشطة و/أو مشاريع جديدة للتعجيل بالتعاون الصناعي في المنطقة، مع الاهتمام بالصناعات القائمة على التكنولوجيا والاستثمارات المرتبطة بالبنية الأساسية المادية. وفي هذا الصدد، نوه الوزراء إلى ما يجري حالياً من وضع اتفاق إطاري بشأن التعاون في مجال الخدمات واتفاق لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن التعاون في مجال الملكية الفكرية. واتفق وزراء الخارجية على أن تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجال الخدمات ستترتب عليه التزامات تفضيلية للرابطة ترمي إلى إقامة منطقة تجارة حرة في مجال الخدمات على المدى الطويل. كما أيّد الوزراء الجهود الرامية إلى دراسة امكانية إقامة نظام لبراءات الاختراع والعلامات التجارية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٢٨ - ورحب وزراء الخارجية بما اتخذته وزراء الزراعة والغابات برابطة أمم جنوب شرقي آسيا من مبادرات بالتوقيع في آب/أغسطس ١٩٩٤ على مذكرة التفاهم المتعلقة بمشروع الرابطة للتعاون والنهج المشتركة في تعزيز المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات. وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى زيادة المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات لدول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، كما تهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا

٢٩ - أكد وزراء الخارجية مجدداً التزامهم بالعمل على إنشاء المجموعة الاقتصادية لشرقي آسيا في وقت مبكر. وأقروا بجدوى المناقشات الأكثر تركيزاً على قضايا اقتصادية وإنمائية محددة، ولا سيما على المسائل التي ستسهم في تحقيق قدر أكبر من التنمية في منطقة شرقي آسيا.

التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

٣٠ - نوه وزراء الخارجية إلى ما أحرز من تقدم هائل في إطار التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ نحو هدفه الطويل الأجل المتمثل في تحرير وانفتاح التجارة والاستثمار في آسيا والمحيط الهادئ على النحو المبيّن في إعلان بوغور. وأكد الوزراء على ضرورة مضي عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بأسلوب يتمشى ومبادئ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")/منظمة التجارة العالمية. ونوه وزراء الخارجية إلى أهمية توافق آراء "كوشينغ" والتقدم الهائل المحرز

في إطار عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ منذ تحقيق توافق الآراء هذا، فأكدوا مجددا ضرورة مواصلة قيام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بأداء دور رئيسي في عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وأبرز وزراء الخارجية أهمية التعاون الاقتصادي والتقني في إطار إعلان بوغور، حيث رحّبوا في هذا الصدد بمبادرة اليابان المسماة "شركاء في سبيل التقدم". وأعرب وزراء الخارجية عن الأمل في أن يعمل اجتماع أوساكا للزعماء الاقتصاديين لعملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والاجتماع الوزاري السابع لعملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، اللذين ستستضيفهما اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على دفع عملية التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قدما.

التعاون التنفيذي

٣١ - اتفق وزراء الخارجية على ضرورة زيادة تعزيز وتكثيف التعاون التنفيذي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا كجزء من الجهود الرامية الى إحراز قدر أكبر من التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وإلى تمكين الرابطة من مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٣٢ - ونوه وزراء الخارجية، مع الارتياح، إلى أن التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا، والبيئة، والثقافة والإعلام، والتنمية الاجتماعية، ومراقبة العقاقير والمخدرات، قد تزايد واتسع مع إنجاز خطط العمل الخاصة بالمجالات التنفيذية الخمسة، وكذلك مع تنفيذ عدد من الأنشطة التمهيديّة. كما أعرب الوزراء عن الارتياح للتقدم المحرز في إعداد برنامج الرابطة الإقليمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتهما.

٣٣ - ورحب وزراء الخارجية بالقرار الصادر عن الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالسيطرة على التلوث العابر للحدود، والقاضي بإقرار خطة الرابطة للتعاون في مجال مكافحة التلوث العابر للحدود، وذلك بغية الحد من التواتر المتزايد والتأثير المتفاقم للضرر للتلوث العابر للحدود في المنطقة.

العلاقات الخارجية

التعاون مع شركاء الحوار

٣٤ - أشار وزراء الخارجية إلى أن عملية الحوار قد اكتسبت أهمية أكبر في تحسين تفهم القضايا المتولدة عن التغييرات السريعة في العالم. وأعرب الوزراء عن الأمل في أن ينصب الحوار، بقدر أكبر، على الاهتمامات والأهداف المشتركة في مجابهة التحديات العالمية، مع استمراره منبرا لمناقشة الاهتمامات المتباينة. وأقر الوزراء بأن الاجتماع الافتتاحي لكبار المسؤولين برابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاتحاد الأوروبي، الذي انعقد في سنغافورة خلال الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، يعتبر خطوة هامة في هذا الاتجاه، كما أنه مهد السبيل لتعميق التفاهم المتبادل والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

٣٥ - وأقر وزراء الخارجية بالأهمية المتزايدة للتعاون الاقتصادي مع شركاء الحوار. وأكدوا مجددا التماسهم إلى شركاء الحوار أن يكونوا أكثر استجابة لاهتمامات الرابطة بالنسبة لقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى الأسواق. وأعرب الوزراء عن التقدير للمساعدة المقدمة من شركاء الحوار في تنفيذ شتى المشاريع الإنمائية. وأشاروا إلى أن مشاريع التعاون الإنمائي توجه، بصورة متزايدة، نحو تعزيز الأهداف الاقتصادية والتجارية.

التعاون مع غير شركاء الحوار

٣٦ - نوه وزراء الخارجية بما أحرز من تقدم في تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مع الهند في مجالات التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والسياحة. وأشاروا إلى بدء إقامة علاقات قطاعية بين الرابطة وباكستان. ونوه الوزراء إلى نتائج الاجتماع الأول المشترك بين الرابطة والصين بشأن العلم والتكنولوجيا، الذي انعقد في بروني دار السلام في آذار/مارس ١٩٩٥. ونوه وزراء الخارجية بالتقدم المحرز في العلاقات بين الرابطة وروسيا، حيث رحبوا بالجهود الجاري بذلها لتحديد مجالات الاهتمام المشترك بغية تعزيز العلاقات. وأعرب وزراء الخارجية عن الارتياح لتوسيع نطاق علاقات الرابطة مع المنظمات الإقليمية الأخرى، حيث نوهوا بالجهود التي تبذلها أمانة الرابطة في هذا الصدد. كما نوه وزراء الخارجية إلى أن أمانة الرابطة تقوم بإجراء استعراض لمعايير وألويات العلاقات الخارجية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.
